العربي الكفاح

١٤-٦-٢٠٠٣ 14 - 6 - 2003

لحود رعى افتتاح مؤتمر «نحو لبنان الالكتروني»

سلامة: هدفنا جعل مصرف لبنان موقعاً تكنولوجياً
السعيدي: نحن بحاجة الى الإسراع في تنفيذ الحكومة الإلكترونية

افتتح امس مؤتمر «نحو لبنان الالكتروني» برعاية رئيس الجمهورية العماد اميل لحود في فندق فينيسيا، بدعوة من الشبكة العربية لفريق الامم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات بالتعاون مع مصرف لبنان وشركة طلال ابو غزالة وشركاه الدولية في حضور وزير الاتصالات جان لوي قرداحي ممثلاً رئيس الجمهورية والنائب عدنان عرفجي ممثلاً رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري.

السعيدي

بداية ألقى النائب الاول لحاكم مصرف لبنان الدكتور ناصر السعيدي كلمة قال فيها: نحن بحاجة الى بنية تحتية قانونية حديثة لدعم نظام اقتصادي واجتماعي يقوم على المعرفة، بنية يجب توسيعها لتشمل مجموعة اساسية من القوانين، ومنها: قانون للحكومة الالكترونية يتيح للحكومة ان تنفذ مهامها والمعاملات الادارية بشكل الكتروني / رقمي، بما في ذلك المشتريات الحكومية. قانون لحماية المعلومات والبيانات، يضمن الطابع السري للمعلومات الشخصية. قانون لضمان حرية المعلومات، يتيح وصول المواطنين الى المعلومات العامة على نطاق واسع. اضاف: لذلك ينبغي ان نضع استراتيجية الكترونية وطنية تركز على الاستثمار في البنية التحتية اللازمة للشبكات الالكترونية، وشبكة الانترنت، وأسس دعم النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم على المعرفة. ورأى ضرورة ان نعتمد في برامجنا الدراسية مادة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بكل محتوياتها بالاضافة الى استحداث شهادة جديدة «شهادة رقمية عامة» واستخدام التكنولوجيات الحديثة لأغراض التعليم والتعلم عن بعد.

وتابع: علينا ان نقوم بسرعة وعلى نطاق واسع بالاستثمار في تكنولوجيات وسائط الاعلام والمعلومات والاتصالات. وهذا يعني ان نستثمر في تكنولوجية الموجات الواسعة.

والواقع، انه يجب اعادة هندسة شكل الخدمات التي يتمتع بها لبنان بميزة تفاضلية واعادة تصميم محتوى هذه الخدمات وطريقة تقديمها، اعني بذلك الاعمال المصرفية والمالية، والسياحية، والتجارة والتسويق، والخدمات الصحية والتعليمية، ووسائط الاعلام، وكل اشكال الادارة والاستشارة.

وقال: اننا بحاجة الى الاسراع في تنفيذ الحكومة الالكترونية. فالحكومة يجب ان تصبح منتج فعال يقدم السلع والخدمات بالشفافية اللازمة، وذلك عن طريق موظفين وإدارة قابلة للمساءلة. ان الحكومة الالكترونية، اذ نفذت بشكل فعال، يمكنها ان تكون اداة هامة في تحقيق اصلاح مؤسسي عميق في القطاعين العام والخاص، بالاضافة الى الاصلاح الاداري، وزيادة فاعلية توفير السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام وفاعلية المشتريات الحكومية.

اضاف: يجب ان نكون في الطليعة بشأن تطبيق تكنولوجيات جديدة في قطاعنا المصرفي. فالمدفوعات الالكترونية تستطيع ان تبدل كلياً كيفية التعامل التجاري والمصرفي، وقد اطلقنا مشروع العمليات المصرفية والمعلومات الآمنة للبنان (Sebil) الذي يقدم ركيزة متينة للعمل المصرفي الالكتروني والخدمات وأنظمة الدفع الالكترونية التي يمكن للقطاع المالي اللبناني ان يقدمها. وهذا النظام عندما يطبق بكامله، سيتيح لمصرف لبنان والحكومة اللبنانية والقطاع المالي تقديم خدمات آمنة يمكن تبادلها بين الحكومة ومؤسسات الاعمال والمواطنين.

كمبالوف

ثم تحدث باسم فريق الامم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات سيرجي كمبالوف فقال: هذا الفريق يعتبر فريداً من نوعه لانه يجمع مسؤولين حكوميين والقطاع الخاص وقوى المجتمع المدني في جهد مشترك لوضع تقنية المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية للمجتمع ولضمان ان يلبي فريق عمل تقنية المعلومات والاتصالات التابع للامم المتحدة هذا الطلب [illegible] فرق عمل اقليمية عدة وظيفتها العمل على جسر الفجوة الرقمية والمحلية لتقديمها للمجتمع الدولي. وكانت الشبكة العربية الاقليمية اول فرقة عمل واحدى نشاطاتها المهمة المساهمة في دعم وتطوير واطلاق العديد من الاستراتيجيات الالكترونية الوطنية في بلدان المنطقة العربية.

ابو غزالة

بعدها كانت كلمة لرئيس الشبكة الاقليمية العربية لفريق الامم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات طلال ابو غزالة اقترح فيها على اللجنة الوطنية المتوقع انشاؤها لبرنامج لبنان المعرفي ان تأخذ في الاولويات الآتي:

١ - ادخال تقنية المعلومات والاتصالات في مناهج التعليم ليس كموضوع بحد ذاته فقط بل كجزء من عملية التعليم وبيئته.

٢ - زيادة وتوسيع الاتصالات بالانترنت من خلال الاجهزة وخطوط الاتصال بمختلف انواعها.

٣ - تسهيل الاجراءات الادارية والحكومة ذات العلاقة.

٤ - تطوير التشريعات والسياسات التي تسهل التعامل في البيئة المعلوماتية.

٥ - تطوير اجراءات الامان في الاتصالات والتعاملات الالكترونية سواء المصرفية او التجارية او غيرها في ما يتعلق بها من اجراءات التحقق والتعاقد وغيرها.

٦ - ان تستعمل الدولة نفوذها كموجه وحافز في هذه العملية وان تقدم الدعم اللازم للفاعليات كافة ذات العلاقة.

الزبيدي

ثم تحدث مساعد الامين العام للجامعة العربية الدكتور سعود الزبيدي فقال: لقد خلقت ثورة المعلومات بانفجارها المعرفي نظاماً اقتصادياً قد يستطيع ان يقدم او يكتشف تكنولوجيات رائعة، وقد يستطيع ايضا ان يكون ثروات ضخمة جداً لمن يحتكر السوق العالمية ولكن من المؤكد ان مثل هذا المجتمع ليس له حتى الآن وجه انساني او اطار اجتماعي مبني على التكافل والتعاطف، لهذا فنحن نرى ان العالم الذي تحول الى قرية كونية صغيرة لن يتهيأ له الاستقرار ما لم يكن العدل شريعة دولية ثابتة ومستقرة فيه.

سلامة

وألقى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة كلمة قال فيها: قد يسهل الاسراع في إنشاء حكومة الكترونية في دول تعتمد على العمالة الاجنبية، وقد يتطلب تطوير الحكومة الالكترونية استراتيجيات مختلفة في دول تعتمد في قطاعها العام على مواطنيها.

لقد سعى مصرف لبنان وفي خلال العشرة اعوام الفائتة الى تطوير المناخ التشريعي الضروري لتطوير التعاطي الالكتروني في القطاع المصرفي والمالي مشدداً على الحماية وضبط التكلفة.

فاقترح في العام ١٩٩٩ القانون الرقم ١٣٣ الذي وسّع مهام المصرف المركزي بما اتاح له اصدار تعاميم تنظيمية لتطوير وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية ومنها المنفذة عن طريق الصراف الآلي وبطاقات الائتمان او الدفع او الانتمان وعمليات التحاويل النقدية الالكترونية وعمليات المقاصة والتسوية العائدة لمختلف وسائل الدفع او [illegible] وصلاحية فرض الغرامات والعقوبات الادارية المخول بها هو او الهيئات المنشأة لديه.

كما أقر، باقتراح من المركزي وفي العام نفسه، قانون مرتبط بحصر عمليات حفظ الاوراق المالية وإجراء التسويات والمقاصة بين الصكوك المالية بشركة ميدكلير الممولة كلياً من مصرف لبنان.

وهذا القانون الذي اقترح ايضاً في العام ١٩٩٩ سهّل التبادل وقلص في المعاملات ونتج من ذلك نزع علمي لمادية الاسهم والسندات. فاختصر بالتكلفة وسرع عملية انتقال ملكية هذه الاوراق.

كما صدر ايضاً في العام ١٩٩٩ القانون الرقم ١٩ للسماح للمصارف والمؤسسات المالية بفتح حسابات لديها للصكوك المالية والقيم المنقولة.

استند المصرف المركزي على هذه القوانين لتنظيم العمل المصرفي الالكتروني، وأصدرت تعاميم هدفت الى:

- تعريف العمليات المالية والمصرفية المنفذة بالوسائل الالكترونية.
- تشريع القوانين الالكترونية.
- تحديد ملزمات الامان.
- تحديد موجبات الترخيص.
- وضع اطر عمليات التحاويل النقدية الخارجية وشرطها بأن يقوم بها من هو منتسب الى شبكة عالمية.
- تطبيق القوانين الجديدة في التعاطي المصرفي التقليدي ومنها قانون السرية المصرفية.
- مطالبة بعض الرقابة بإعداد تقارير نصف سنوية عن العمليات الالكترونية.
- الزامية ربط فروع المصرف بالمركز الرئيسي بشبكة داخلية تؤمن المعلومات الآتية وتسمح بوضعية مالية دقيقة لكل مصرف.
- تنظيم ووضع وتثبيت وتشغيل الصراف الآلي مع اشتراط الحصول على ترخيص مسبق من مصرف لبنان.
- تنفيذ اعمال المقاصة والتسوية المرتبطة باستعمال البطاقات المحلية المصدرة في السوق اللبنانية والمستعملة محلياً، وكذلك اجراءات التحكيم لحل النزاعات.
- تنظيم المقاصة الالكترونية والعمليات العائدة لبطاقات الإبقاء والدفع والمستعملة محلياً على اجهزة الصراف الآلي.
- مطالبة المصارف بوضع انظمة ذات علاقة بالعمليات الالكترونية بإشراف الرقابة الداخلية.
- اطلاق الشيك المرمز والموحد تسهيلاً للمقاصة الالكترونية.
- تنظيم عمليات التحاويل من والى مصرف لبنان من خلال السويفت.
- التأسيس لشبكة مصرفية آمنة ضمن مشروع سبيل. اننا نهدف لأن يكون مصرف لبنان موقعاً تكنولوجياً يشمل الخبرات في هذا الميدان، متفاعلاً مع القطاع الخاص وداعماً لجهود الدولة في تطوير التعاطي الالكتروني في عملها الداخلي مع الآخرين.